

قانون السجل التجاري اليمني

قرار جمهوري بالقانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٩١م بشأن السجل التجاري
مع التعديلات المقررة بموجب القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٩٧م والقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٩٩م

رئيس مجلس الرئاسة ،
بعد الإطلاع على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية .
وعلى دستور الجمهوري اليمنية .
وعلى القرار الجمهوري رقم (١) لسنة ١٩٩٠م بتشكيل مجلس الوزراء .
وبعد موافقة مجلس الرئاسة .
قرر:

الفصل الأول التسمية والتعاريف

مادة (١) : يسمى هذا القانون قانون السجل التجاري.
مادة (٢) : لأغراض هذا القانون يكون للألفاظ والعبارات التالية المعاني الموضحة قرين كل منها أينما وردت في هذا القانون إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك .
الجمهورية : الجمهورية اليمنية .
الوزارة : وزارة التموين والتجارة .
الوزير : وزير التموين والتجارة .
السجل التجاري : دفتر خاص بالتجار تخصص فيه صحيفة لكل شخص يخضع لأحكام هذا القانون .
التاجر : كل شخص طبيعي أو اعتباري يمتحن النشاط التجاري بقصد الشراء أو البيع أو التأجير والمقاولون أيا كانوا والسامسة والوكلاء بالعمولة والقومسيونجيه .. والوكلاء والوسطاء التجاريون أيا كانوا والمستوردون والمصدرون والمشتغلون بالأعمال البنكية والنقل البحري أو البري أو الجوي والشركات بكافة أنواعها وأيا كان غرضها وكل من احترف أحد الأعمال التجارية أو نصت قوانين الجمهورية على اعتباره تاجراً .

الفصل الثاني وجبات التاجر وطلبات السجل التجاري

مادة (٣) :
١ - يجب على التاجر الفرد أن يتقدم بطلب قيد اسمه في السجل التجاري وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ افتتاح المحل أو تملكه أو افتتاح الفرع أو الوكالة وان يرفق بالطلب المستندات أو البيانات التي تحدها اللائحة التنفيذية .
٢ - علي مدراء الشركات المؤسسة في الجمهورية أو التي يقع مركزها الرئيسي فيها التقدم بطلب قيد الشركة في السجل التجاري خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إنشائها أو الترخيص لها وان يرفقوا بطلب القيد نسخة معتمدة من عقد التأسيس والنظام الأساسي وقرار الترخيص بالنسبة لشركات الأموال العامة واصل عقد التأسيس بالنسبة لشركات الأشخاص والمستندات والبيانات الأخرى التي تحدها اللائحة التنفيذية .
٣ - على المسؤولين والممثلين القانونيين للمؤسسات والهيئات العامة التي تباشر نشاطاً تجارياً أو الجمعيات التعاونية التي تكون لها أغراض تجارية تقديم طلبات القيد في السجل التجاري خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إنشائها أو الترخيص لها ويرفق بطلب القيد نسخة من قانون المؤسسة أو الهيئة العامة وترخيص الجهة المختصة والنظام الأساسي بالنسبة للجمعيات التعاونية والمستندات والبيانات الأخرى التي تحدها اللائحة التنفيذية .
٤ - على الأشخاص المسؤولين عن أداره فروع أو وكالات تجارية تابعة لشركات أو منشآت أجنبية مركزها الرئيسي خارج الجمهورية أن يتقدموا بطلب قيد الفرع أو الوكالة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الحصول على الوكالة وان يرفقوا بطلب القيد صورته من عقد تأسيس الشركة الأجنبية ونظامها الأساس واتفاقية التوكيل مع ترجمة إلى اللغة العربية معتمدة من جهة مختصة والمستندات والبيانات التي تحدها اللائحة التنفيذية وتتعدد طلبات القيد في السجل التجاري بتعدد المحلات والفروع والوكالات التي تتبع التاجر الفرد أو الاعتباري إذا كانت منفصلة عن المحل أو المركز الرئيسي حسب موقع كل منها .
مادة (٤) : على الأشخاص المذكورين في المادة الثالثة من هذا القانون إخطار مكتب السجل التجاري المختص بكل تغيير يطرأ على البيانات المقيدة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ حصول التغيير وان يرفقوا بالطلب المستندات التي تحدها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة (٥) : يجدد القيد في السجل التجاري سنويا ويقدم الطلب من المقيد في هذا السجل خلال الشهر الأول لانقضاء سنة من تاريخ القيد أو من تاريخ آخر تجديد وان يرفقوا بالطلب المستندات والبيانات التي تحددها اللائحة التنفيذية.

مادة (٦) : يجوز لأي شخص الحصول على صورة مستخرجة من السجل التجاري بعد دفع الرسوم المستحقة عن أي تاجر له بيانات مثبتة في السجل التجاري وفي حالة عدم وجود تسجيل يعطى الطالب شهادة سلبية بذلك ولا يجوز أن تشمل الصورة المستخرجة على أحكام إشهار الإفلاس إذا رد إليه اعتباره كما لا يجوز أن تشمل على قرارات الحجر أو الحجز إذا ما رفعها كما يجوز لأي شخص الإطلاع على بيانات أو وثائق أي تاجر في مكتب السجل بعد دفع الرسوم المستحقة .

مادة (٧) :

١ - على كل تاجر مشمول بأحكام هذا القانون أن يذكر في مكاتباته ومطبوعاته المتعلقة بأعماله التجارية وعلى واجهة محلة التجاري رقم السجل التجاري الخاص به واسمه التجاري وان تكون هذه البيانات مطابقة للبيانات الواردة في التجاري.

٢ - يجب أن تعرض شهادة القيد في السجل التجاري أو نسخة منها في مكان ظاهر في المحل التجاري الذي تخصه هذه الشهادة.

مادة (٨) : على التاجر أو ورثته أو أولياء هؤلاء أو أوصيائهم أو المصفيين بحسب الأحوال أن يطلبوا كتابيا شطب القيد في السجل التجاري خلال ثلاثين يوما من تاريخ حدوث أي من الأحوال التالية:
أ - ترك التاجر تجارته نهائيا سواء باعتزال التجارة أو الهجرة أو نقل ملكية المحل إلى شخص آخر أو لأي سبب كان .

ب - وفاة التاجر .

ج - تصفية الشركة سواء كانت التصفية بالاتفاق أو بناء على عقد الشركة أو بحكم قضائي أو بقرار من جهة الاختصاص ويرفق بطلب شطب القيد صورة طلب القيد الأصلي وصور طلبات التعديل أن حدثت والمستندات والبيانات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة (٩) : إذا لم يقدم طلب شطب القيد من الأشخاص المنصوص عليهم في المادة (٨) من هذا القانون .. جاز لمكتب السجل أن يحو القيد من تلقاء نفسه بعد التأكد من الأسباب الموجبة له وان يبلغ ذلك إلى صاحب الشأن والجهات ذات العلاقة خلال أسبوعين من تاريخ هذا الإجراء.

الفصل الثالث

أحكام عامة

مادة (١٠) : تنشأ بقرار وزاري مكاتب للسجل التجاري في عواصم المحافظات وفي أي منطقة أخرى في المحافظة وذلك حسب تطور النشاط التجاري فيها تقوم بقيد أسماء التجار الخاضعين لأحكام هذا القانون سواء كانوا من اليمنيين أو الأجانب مع مراعاة أحكام قانون الاستثمار .

مادة (١١) :

١ - يحظر مزاولة التجارة في محل تجاري ما لم يكن صاحبه مقيدا في السجل التجاري الذي يقع في دائرته المحل التجاري وتكتسب صفة التاجر من تاريخ القيد في السجل ما لم يثبت تلك الصفة بطريقة أخرى .

٢ - لا يجوز لأحد أن يعمل بصفة مستورد أو مصدر أو مقاول أو سمسار أو وكيل بالعمولة أيا كان إذا لم يكن له محل ثابت في الجمهورية يباشر فيه مهنته .

٣ - يحق للوزير إعفاء صغار التجار الذين يحدد هم من الخضوع لأحكام هذا القانون .

مادة (١٢) :

١ - على كافة الهيئات المختصة التي يرخص لها بتوقيع الجزاءات وتعيين المقيمين للمحجور عليهم أو رفع الحجر عنهم أو تعيين الوكلاء عن الغائبين أو عزلهم أو إصدار أحكام بحل الشركات أو بطلانها أو تعيين المصفيين لها أو عزلهم أو إصدار أحكام بإشهار الإفلاس أو إلغائها أو تعيين وقت للتوقف عن دفع الديون أو أحكام قفل التفليسة أو إعادة فتحها أو أحكام إعادة الاعتبار أو الأوامر الصادرة في الصلح الواقي من الإفلاس أو بالحجز على أموال التاجر أن تخطر مكاتب السجل المختصة بصورة من الأحكام أو الأوامر النهائية وعلى المكاتب المذكورة قيد ملخص هذه الأحكام في الصحيفة الخاصة .

٢ - على الجهات ذات العلاقة بالتجار عدم البت في أي معاملة متعلقة بتجارتهم أو أعمالهم التجارية إلا بعد تأكدها من حصول هؤلاء على القيد أو التجديد في السجل التجاري تنفيذا لأحكام هذا القانون .

مادة (١٣) : لموظفي السجل التجاري صلاحية التفتيش على المحلات التجارية الواقعة في دائرة اختصاصهم للتحقق من أتباع المسؤولين عنها لأحكام هذا القانون .

مادة (١٤) : يجوز لمن رفضت طلباتهم بالقيد أو التجديد أو بالتعبير أو بالشطب من السجل التجاري التقدم بتظلماتهم كتابيا إلى الوزير خلال ثلاثين يوما تاريخ رفض الطلب ويكون قرار الوزير نهائيا غير قابل للطعن

مادة (١٥) : تقوم الوزارة بإصدار صحيفة خاصة تتعلق بإشهار بيانات المقيدین لديها في عموم مناطق الجمهورية تسمى (جريدة الأسماء التجارية) كما تنشر فيها بيانات عن أعمال السجل الأخرى من تعديلات أو تجديدات أو شطب وتحدد اللائحة التنفيذية البيانات التي يتم شهرها في هذه الجريدة .

الفصل الرابع الجزاءات

مادة (١٦) :

١ - كل من خالف أحكام الفقرة (١) من المادة (٣) من هذا القانون يجازى بغرامة مالية عن كل شهر تأخير عن الموعد المحدد لتقديم الطلب قدرها (١٠٠٠) ألف ريال.

٢ - كل من خالف أحكام الفقرتين (٢) و (٣) من المادة (٣) من هذا القانون يجازى بغرامة مالية عن كل شهر تأخير عن الموعد المحدد لتقديم الطلب قدرها (٢٥٠٠) ريال ألفين وخمسمائة ريال .

٣ - كل من خالف أحكام الفقرة (٤) من المادة (٣) من هذا القانون يجازى بغرامة مالية عن كل شهر تأخير عن الموعد المحدد لتقديم الطلب قدرها (٤٠٠٠) ريال أربعة آلاف ريال .

٤ - كل من خالف أحكام الفقرة (١) من المادة (١١) من هذا القانون يجازى بغرامة مالية قدرها (١٠٠٠) ريال ألف ريال وتتعدد الغرامات بتعدد المحلات أو الفروع أو الوكالات التي لم تقدم طلبات القيد عنها ويصدر قرار بغلق المحل بالإضافة إلى الغرامات إذا تجاوزت فترة التأخير ثلاثة اشهر.

مادة (١٧) : كل من خالف أحكام المادتين (٤)،(٥) من هذا القانون يجازى بغرامة مالية قدرها (١٠٠٠) ريال ألف ريال وذلك عن كل شهر ينقضي دون التقدم بطلب التأشير بالتعديل أو بالتجديد في الموعد المحدد

مادة (١٨) : كل من خالف أحكام المادة (٧) من هذا القانون يجازى بغرامة مالية قدرها (٢٠٠٠) ألفين ريال وتضاعف الغرامة في حالة العود.

مادة (١٩) : كل من خالف أحكام المادة (٨) من هذا القانون يجازى بغرامة مالية قدرها (٢٠٠٠) ريال ألفين ريال ويستثنى من ذلك ورثة التاجر المتوفى.

مادة (٢٠) : كل من خالف الفقرة (٢) من المادة (١١) من هذا القانون يجازى بغرامة مالية قدرها (٢٠٠٠) ريال ألفين ريال عن كل شهر يزاول فيه مهنته ويوقف نشاط المخالف إذا استمر في مزاوله نشاطه دون تقديم طلب القيد.

مادة (٢١) : مع عدم الإخلال بأي عقوبة اشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهرين ولا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف ريال (٥٠٠٠) ريال خمسة آلاف ولا تزيد عن (١٠٠٠٠) ريال عشر آلاف ريال كل من :

أ - قدم بيانات غير صحيحة متعلقة بطلب القيد أو التأشير في السجل التجاري أو التجديد أو المحو ويقوم مكتب السجل التجاري المختص بالإجراءات اللازمة للتصحيح بعد تنفيذ العقوبة .

ب - ذكر على واجهة محلة أو على إحدى المراسلات أو المطبوعات أو الأوراق المتعلقة بتجارته اسما تجاريا أو رقم قيد ليس له أو ذكر ما يفيد القيد مع عدم حصوله .

مادة (٢٢) : كل خالف المادة (٢٤) من هذا القانون يجازى عن كل شهر تال للمدة المحددة لتقديم طلبات أو توفيق أو ضاع الأشخاص المقيدین قبل صدور هذا القانون يعاقب بغرامة قدرها (٣٠٠٠) ريال ثلاثة آلاف ريال

مادة (٢٣) :

١ - يكون توقيع الجزاءات المنصوص عليها في هذا الفصل بقرار من مدير عام السجل التجاري أو مدير فرع الوزارة وذلك بعد الإطلاع على الأوراق والتحقيقات التي يجريها مكتب السجل التجاري الذي وقعت المخالفة في دائرة اختصاصه.

٢ - لا يجوز توقيع أي جزاء إلا بعد سماع أقوال المخالف أو من يمثله وتحقيق دفاعه تحقيقاً كاملاً إلا إذا امتنع عن الحضور في المواعيد التي يحددها مكتب السجل التجاري بالرغم من التنبيه عليه على يد أحد رجال الشرطة وبدون عذر مقبول.

٣ - يجب أن تكون القرارات مسببة وإلا كانت باطلة ولا تعتبر نهائية وواجبة التنفيذ إلا بعد مضي خمسة عشر يوما على تاريخ تسليم صورة من القرار إلى صاحب الشأن أو موافاته بكتاب مسجل دون أن يتظلم منه ويوقف تقديم التظلم في الميعاد المذكور تنفيذ القرار حتى يفصل فيه ويقدم في الميعاد المشار إليه إلى الوزير الذي يكون قراره في هذا نهائياً.

مادة (٢٤) : على كل تاجر في الجمهورية عند صدور هذا القانون توفيق أو ضاعه وفقاً لأحكام هذا القانون خلال مدة لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ العمل به.

مادة (٢٥) : يصدر الوزير القرارات والأوامر والتعليمات والأنظمة اللازمة لتطبيق أحكام هذا القانون وتشمل على الأخص مايلي :-

١ - اللائحة التنفيذية .

- ٢ - الشكل الذي يكون عليه السجل التجاري وكيفية القيد و التأشير والتجديد والمحو.
- ٣ - إجراءات وطلبات التسجيل .
- ٤ - تصنيف أنواع التجار واعداد الفهارس التي تمسك بأسماء التجار والشركات والأشخاص الاعتباريين والجمعيات التعاونية التي تباشر نشاطا تجاريا والمنشآت الأخرى المقيدة في السجل التجاري .
- ٥ - إجراءات واشتراطات إعادة قيد التجار الذين شطبوا من السجل التجاري
- مادة (٢٦) :** الرسوم الخاصة بتكاليف خدمات القيد وإعادة القيد والتأشير والتجديد ورسوم المستخرجات وأي رسوم أخرى عن خدمات السجل التجاري تصدر بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير.
- مادة (٢٧) :** يلغى القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٧٢م بشأن السجل التجاري الصادر بصنعاء بتاريخ ١٩٧٢/١٠/٣٠م والقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٦٨م بشأن السجل التجاري الصادر في عدن بتاريخ ١٩٦٨/٨/٢٤م.
- مادة (٢٨) :** يعمل بهذا القرار بقانون من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية - بصنعاء

بتاريخ ٢٨ / رمضان / ١٤١١ هـ

الموافق ١٣ / إبريل / ١٩٩١م

الفريق/ علي عبد الله صالح
رئيس مجلس الرئاسة

حيدر أبوبكر العطاس
رئيس مجلس الوزراء

التعديلات التي ادخلت على قانون السجل التجاري في ضوء احكام القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٩٧م

- ١ استناداً إلى القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٩٧م تم استبدال المادة (٢) بالنص التالي :
- لأغراض هذا القانون يكون للألفاظ والعبارات التالية المعاني الموضحة قرين كلا منها أينما وردت في هذا القانون إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك .
- الجمهورية : الجمهورية اليمنية
الوزارة : وزارة التموين والتجارة
الوزير : وزير التموين والتجارة
السجل التجاري : دفتر خاص بالتجار تخصص فيه صحيفة لكل شخص يخضع لأحكام هذا القانون .
التاجر : كل شخص طبيعي أو اعتباري يمتحن النشاط التجاري بقصد الربح
- ٢ استناداً إلى القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٩٧م تم استبدال المادة (٣) بالنص التالي :
- ١ - على التاجر الفرد أن يتقدم بطلب قيد اسمه في السجل التجاري وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ مزاولته النشاط التجاري أو افتتاح المحل أو الفرع أو الوكالة وان يرفق بالطلب المستندات والبيانات التي تحدد اللائحة التنفيذية.
- ٢ - علي مدراء الشركات والمؤسسات في الجمهورية أو التي يقع مركزها الرئيسي فيها ،التقدم بطلب قيد الشركة في السجل التجاري خلال ستين يوماً من تاريخ مزاولته نشاطها وأن يرفقوا بطلب القيد نسخة معتمدة من عقد التأسيس والنظام الأساسي وقرار الترخيص بالنسبة لشركات الأموال العامة واصل عقد التأسيس بالنسبة لشركات الأشخاص والمستندات والبيانات الأخرى .
- ٣ - على المسؤولين والممثلين القانونيين للمؤسسات والهيئات العامة التي تباشر نشاطا تجاريا أو الجمعيات التعاونية التي تكون لها أغراض تجارية تقديم طلبات القيد في السجل التجاري خلال ستين يوماً من تاريخ مزاولته نشاطها ويرفق بطلب القيد نسخة من قانون المؤسسة أو الهيئة العامة وترخيص الجهة المختصة (النظام الأساسي) بالنسبة للجمعيات التعاونية والمستندات والبيانات الأخرى التي تحدد اللائحة التنفيذية .
- ٤ - على الأشخاص المسؤولين عن أداره فروع أو وكالات تجارية تابعة لشركات أو منشآت أجنبية مركزها الرئيسي خارج الجمهورية أن يقدموا بطلب قيد الفرع أو الوكالة خلال ستين يوماً من تاريخ مزاولته نشاط الوكالة وان يرفقوا بطلب القيد صورته من عقد تأسيس الشركة الأجنبية ونظامها الأساس واتفاقية التوكيل مع ترجمة باللغة العربية معتمدة من جهة مختصة والمستندات والبيانات التي تحدد اللائحة التنفيذية
- ٥ - تتعدد طلبات القيد في السجل التجاري بتعدد الشركات أو الأشخاص الاعتباريين أو الأسماء التجارية وفي حالة فتح فروع أو محلات في غير مركزها الرئيسي يتم إبلاغ إدارة السجل التجاري الذي يقع الفرع أو المحل في نطاقها ويسجل هذا الفرع أو المحل في صحيفة التاجر الصادرة من إدارة السجل التجاري بالمركز الرئيسي .

٣ استناداً إلى القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٩٧م تم استبدال المادة (٤) بالنص التالي :
على التجار المذكورين في المادة الثالثة من هذا القانون إخطار مكتب السجل التجاري المختص عند حدوث إضافة أو إلغاء يطرأ على البيانات المقيدة بصحيفة الفرد خلال ستين يوماً من تاريخ حصول التغيير وان يرفقوا بالطلب المستندات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

٤ استناداً إلى القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٩٧م تم استبدال المادة (٥) بالنص التالي :
يجدد القيد في السجل التجاري كل عشر سنوات من تاريخ القيد أو من تاريخ آخر تجديد ويقدم الطلب من المقيد في هذا السجل خلال السنة السابقة لانتهاء المدة ويقبل الطلب إذا قدم خلال السنتين التاليتين من انتهاء المدة مع غرامة بواقع ٢٥% من رسوم التجديد في السنة الأولى وبواقع ٥٠% في السنة الثانية وتقوم ألا داره المختصة بالشطب في حالة عدم التقدم بطلب تجديد القيد خلال المدة المحدد قانوناً بذلك .

* استناداً إلى القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٩٩م تم استبدال المادة (٥) للمرة الثانية بالنص التالي :
أ - يجدد القيد في السجل التجاري سنوياً ويجوز للتاجر أن يجدد قيده لأكثر من سنة وبحيث لا تتجاوز كل فترة تجديد عن عشر سنوات.

ب - يجب على التاجر أن يتقدم بطلب تجديد قيده في السجل التجاري قبل انتهاء فتره القيد أو التجديد السابقة وفقاً للشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ويقبل الطلب إذا قدم خلال السنة الأولى التالية لانتهاء فترة القيد أو التجديد السابقة مع استيفاء غرامة بواقع (٢٥%) من رسوم التجديد كما يقبل الطلب إذا قدم خلال السنة الثانية مع استيفاء غرامة بواقع (٥٠%) من رسوم التجديد .

ج - تقوم الإدارة المختصة بالشطب في حالة عدم التقدم بطلب تجديد القيد خلال المدة المحددة قانوناً لذلك .
٥ استناداً إلى القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٩٧م تم استبدال المادة (٧) بالنص التالي :
على كل تاجر مشمول بأحكام هذا القانون أن يذكر في مكاتباته المتعلقة بأعماله التجارية وعلى واجهة محلة السجل التجاري رقم السجل التجاري الخاص به واسمه التجاري وان تكون هذه البيانات مطابقة للبيانات الواردة في السجل التجاري .

٦ استناداً إلى القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٩٧م تم استبدال المادة (٨) بالنص التالي :
على التاجر أو ورثته أو أولياء هؤلاء أو أوصيائهم أو المصفيين بحسب الأحوال أن يطلبوا كتابياً شطب القيد في السجل التجاري عند حدوث أي من الأحوال التالية :

أ - خلال ثلاثين يوماً من ترك التاجر تجارته نهائياً سواء باعتزال التجارة أو الهجرة أو نقل ملكية لمحل إلى شخص آخر أو لأي سبب كان .

ب - خلال ستة أشهر من وفاة التاجر .
ج - خلال ستين يوماً من تصفية الشركة سواء كانت التصفية بالاتفاق أو بناء على عقد الشركة أو بحكم قضائي أو بقرار من جهة الاختصاص ويرفق بطلب شطب القيد صورة طلب القيد الأصلي وصور طلبات التعديل أن حدثت والمستندات والبيانات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

٧ استناداً إلى القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٩٧م تم استبدال المادة (٩) بالنص التالي :
إذا لم يقدم طلب شطب القيد من الأشخاص المنصوص عليهم في المادة (٨) من هذا القانون .. جاز لمكتب السجل أن يحو القيد بعد استصدار قرار من المحكمة وان يبلغ ذلك صاحب الشان والجهات ذات العلاقة خلال أسبوعين من تاريخ هذا الأجراء .

٨ استناداً إلى القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٩٧م تم استبدال المادة (٩) بالنص التالي :
١ - يحظر مزولة التجارة في محل تجاري إلا لمن يكون اسمه مقيداً في السجل التجاري الذي يقع المحل التجاري في دائرته وتكتسب صفة التاجر من تاريخ القيد في السجل مالم يثبت تلك الصفة بطريقة أخرى .
٢ - لا يجوز لأحد أن يعمل بصفة تاجر إذا لم يكن له محل ثابت في الجمهورية يباشر فيه مهنته .

٣ - يحق للوزير إعفاء صغار التجار الذين يحدد هم من الخضوع لاحكام هذا القانون .
٩ استناداً إلى القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٩٧م تم استبدال المادة (١٦) بالنص التالي :

كل من خالف أحكام المادة (٤) والفقرتين (١ ؛ ٢) من المادة (١١) من هذا القانون يعاقب بغرامة لاتزيد عن (١٠٠٠٠) ريال عشره آلاف ريال مع مراعاة النشاط التجاري وبحكم من المحكمة بناءً على طلب إدارة السجل المختصة بإجراء القيد خلال خمس عشر يوماً وإذا لم يقم المحكوم عليه بإجراء القيد أثناء هذا الميعاد يتم إغلاق المحل .

١٠ استناداً إلى القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٩٧م تم استبدال المادة (١٧) بالنص التالي :
مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر .. يعاقب بالحبس مدة لاتزيد عن شهرين أو بغرامة لاتزيد عن عشرين ألف ريال كل من :

أ - قدم بيانات غير صحيحة متعلقة بطلب القيد والتأشير في السجل التجاري أو التجديد أو المحو ويقوم مكتب السجل التجاري المختص بالإجراءات اللازمة بالتصحيح بعد تنفيذ العقوبة .

ب - ذكر على واجهة محله أو إحدى المراسلات أو المطبوعات أو الأوراق المتعلقة بتجارته اسما تجاريا أو رقم قيد ليس له أو ذكر ما يفيد القيد مع عدم حصوله .

١١ استناداً إلى القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٩٧م تم استبدال المادة (١٨) بالنص التالي :
كل من خالف أحكام المادة (٨) من هذا القانون يعاقب بغرامة مالية لا تزيد عن (١٠٠٠ ريال) ألف ريال وفي حالة العودة تتضاعف بحيث لا تزيد عن (٥٠٠٠) ريال خمسة آلاف ريال.

١٢ استناداً إلى القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٩٧م تم استبدال المادة (١٩) بالنص التالي :
يكون توقيع العقوبات المنصوص عليها في هذا الفصل بأمر المحكمة بناء على طلب مكتب السجل التجاري المختص .

١٣ تم إلغاء المادة (٢٠) بموجب القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٩٧م

١٤ تم إلغاء المادة (٢١) بموجب القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٩٧م

١٥ تم إلغاء المادة (٢٢) بموجب القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٩٧م

١٦ تم إلغاء المادة (٢٣) بموجب القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٩٧م